١ - يلاحظ مع بالغ القلق أن المديونية الخارجية واستمرار الفقر ما زالا يؤثران في أغلبية البلدان النامية ؛

٢ - يلاحظ أيضا أن الحالة الاقتصادية قد تفاقمت في بعض البلدان النامية ، بسبب أمور منها الكوارث الطبيعية التي تؤثر في مئات الملايين من الناس ، بينما تحققت في بلدان نامية أخرى معدلات نمو اقتصادي تبعث على التشجيع ؛

٣ - يناشد الحكومات مواصلة الانتفاع بمنظومة الأمم المتحدة في زيادة تعزيز روح التضامن اللازمة لحل المشاكل الانمائية الرئيسية ؛

٤ - يرجو من الأمين العام ابقاء هذه المسائل قيد الاستعراض وتقديم تقرير ، حسب الاقتضاء ، الى الجمعية العامة عن التقدم المحرز .

الجلسة العامة ٣٧
٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩

١١١/١٩٨٩ - تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في الشؤون الاقتصادية الدولية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشجب بحزم الاتجاهات نحو النزعة الفردية والتمييز في الشؤون الاقتصادية العالمية ،

وإذ يساوره القلق الشديد من تأثير هذه الاتجاهات على النظام التجاري المتعدد الأطراف المستند إلى مبادئ الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، لا سيما مبدأ عدم التمييز ، وعلى تحقيق أهداف جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ،

وإذ يساوره القلق أيضا إزاء استمرار جوانب الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العالمي ويشدد على الحاجة إلى الحدّ منها ، مما يتيح مناخا اقتصاديا دوليا أكثر دعما للنمو والتنمية المتجددين والمستمرين ،

وإذ لا تغيب عن باله وظائف التنسيق المنوطة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بكافة الاجهزة والمؤسسات والهيئات التابعة لمنظومة الامم المتحدة ، وفقا للمادتين ٦٢ و٦٣ من ميثاق الامم المتحدة ،

١ - يسلّم بالحاجة إلى مواصلة تعزيز نهج تعدّد الاطراف كاساس للتعاون الاقتصادي الدولي بغية تهيئة بيئة اقتصادية دولية داعمة للنمو والتنمية المستمرين على النطاق العالمي ؛

٢ - يؤكد الحاجة إلى اجراء مناقشة متعمقة في المؤسسات الدولية الملائمة للمسائل المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية ؛

٣ - يرجو من الامين العام أن يدرج في تقريره إلى اللجنة الجامعة للتحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المخصصة للتعاون الاقتصادي الدولي ، وبالذات لإنعاش النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، تحليلا شاملا لوسائل وسبل تعزيز التعاون المتعدد الاطراف في العلاقات الاقتصادية الدولية ، بما في ذلك دور الامم المتحدة ، آخذا في الاعتبار ، في جملة امور ، الآراء أُعرب عنها خلال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العادية الثانية لعام ١٩٨٩ ، بصدد التغيرات واوجه الاختلال في الاقتصاد العالمي وآثارها على التعاون الاقتصادي الدولي ، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى المجلس خلال دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠ وذلك في ضوء نتيجة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة .

الجلسة العامة ٣٧
٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩

١١٢/١٩٨٩ - النقل الصافي للموارد من البلدان النامية وأثره على نموها وتنميتها الاقتصاديين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يساوره بالغ القلق إزاء الاحوال الاقتصادية الصعبة التي تواجه البلدان النامية والتي تضعف إمكاناتها الإنمائية ، وإزاء الانخفاضات الحادة في مستوى معيشة عدد كبير من الناس ،